مســـــتقبل الســـياسة النـــفطيـــة فـــي الـــعراق

م.م علـي مـهدي عبـاس*

المستخلص:

أستعرضنا في المباحث الثلاثة السابقة مستقبل السياسة النفطية في العراق وقد خصص المبحث الاول والثاني لأستعراض أهم ملامح السياسة النفطية في العراق منذ أكتشاف النفط ولغاية سقوط النظام السابق عام **2003** وقد تبين أنه لم تكن هناك سياسة نفطية ثابتة وواضحة المعالم وأنما أرتبطت هذه السياسة بالشركات النفطية الاحتكارية من جهة وبالاوضاع السياسية والاقتصـــادية للبلد والتي سادها الحروب والحصار الاقتصادي من جهة أخرى مما أوجد صناعة نفطية متخلفة عن مثيلاتها في الدول المجاورة .

أما المبحث الثالث فقد خصص لأستعراض أهم ملامح السياسة النفطية التي يعتقد الباحث أنه يمكن من خلالها أستغلال الثـــروة النفطية أستغلالآ عقلانيآ وأخيرآ توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات والتي حددت الاخطاء والحلول والتي يمكن من خلالها الوصول الى سياسة نفطية مستقرة وتلبي أحتياجات البلد في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

Abstract:

in the previous three sections we reviewed future oil policy in Iraq has been allocated section of first and second to review the features of oil policy in Iraq since the discovery of oil until the fall of the former regime in 2003 has been found that were not there oil policy defined and stable, because this policy connected with the oil companies monopoly from hand and economic and political situation of the country, which was overwhelmed by war and economic embargo on the other hand, creating an oil industry to lag behind their counterparts in neighboring countries. The third section was dedicated to reviewing the main features of the oil policy, which researcher believes that it can be through exploitation of oil wealth exploited rationally and finally research found a number of conclusions and recommendations, which identified the mistakes and solutions, which can reach to a policy of stable oil and meet the needs of the country in achieving growth and stability economic .

* مدرس مساعد/ الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والإقتصاد/قسم الإقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ **2011/2/9**

المقـــدمة :

منذ اكتشاف النفط بكميات كبيرة عام 1889 من قبل الجيولوجي الارمني كالوست كولينكيـــان . (1) بدا النفط يلعب دور رئيسي في رسم الحياة السياسية والاقتصادية في العراق . ومع مرور الزمن اخـــذ الاعتماد على ايرادات النفط تتعاظم سنة بعد سنة في الاقتصاد العراقي وقد اعتبر المتابعين لشؤون الصناعة النفطية ان عقد السبعينات والثمانينات هو العقد الذهبي للصناعة النفطية العراقية . ولكن بمجـــرد انتهـــاء هذين العقدين بدا الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية بصورة خاصة تتعرض الى شلل يكاد يكـــون شـــامل نتيجة الحروب العديدة التي خاضها النظام السابق التي انتهت باحتلال العراق عام 2003 من قبل الولايـــات المتحدة الامريكة واليوم لاتجد الدولة العراقية مصدرا هاما غير النفط يستطيع النهوض بالاقتصاد العراقـــي واعادة الاعمار والبناء لذلك يجب ان يكون محل اهتمام الدولة من اجل تامين تدفقه بكميـــات تكفـــي لســـد احتياجات عملية التنمية وتحقيق الرفاهية المنشودة للشعب العراقي عـــن طريـــق اســـتغلالموارده الماليـــة النفطية وكمصدر مهم للطاقة وكونه يدخل في اغلب الصناعات المهمة ولاهمية موضوع الصناعة النفطيـــة بأعتبارها العامل الحاسم في نمو وتطور الاقتصاد العراقي فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحـــث تنـــاول الاول السياسة النفطية في العهد الملكي للفترة 1921– 1985 أما المبحث الثاني فقد تناول السياسة النفطية فـــي العهد الجمهوري للفترة 1959– 2003 في حين تناول المبحث الثالث مستقبل السياسة النفطية في العراق ومن خلال هذه المباحث بالاضافة الى الاستنتاجات والتوصيات فقد تم التعرف على اهم السياسة الانتاجيـــة النفطية التي طبقت خلال عمر الصناعة النفطية وايجاد الحلول المستقبلية لهذه السياسة .

مشكلة البحث : على الرغم من قدم الصناعة النفطية العراقية الانها تعاني مشاكل وتخلف شديد في اغلب مرافقها الانتاجية .

فرضية البحث : ستبقى السياسة النفطية الاساس الاقتصادي الذي يحـــدد مســـار تطـــور الاقتصـــاد العراقي.

اهمية البحث : تكمن أهمية البحث في :

1 – معرفة ودراسة وتقييم السياسات الانتاجية النفطية التي طبقت خلال عمر الصناعة النفطية .

2– رسم السياسة النفطية وتحديد اوليات اهدافها واتي من خلالها يمكـــن النهـــوض بالاقتصـــاد العراقـــي والمحافظة على أحتياطات الثروة النفطية للاجيال القادمة .

المبـــحث الاول ـ السياسة النفطية في العهد الملكي 1921-1958

تزامنت ولادة الصناعة النفطية في العراق مع نفس المدة الزمنية لولادة دولة العراق الحديث ففـــي 14\3\1925.(2) تم التوقيع على اول عقد لاستثمار النفط العراقي مابين الحكومة العراقية انـــذاك وبـــين شركة النفط التركية والتي تمتلك بريطانيا 95% من رأسمالها و5% حصة الارمني كولبنكيان الـــذي الـــذي كان مقرب من السلطان التركي عبد الحميد(3) وقد سميت هذه الصيغة من العقد بصيغة الامتيـــاز النفطـــي والتي كانت الصيغة الشائعة لاغلب العقود النفطية في المنطقة . ان عقود الامتياز تعكس ((تطور الرأسمالية في طورها الاستعماري حيث أصبحت الاستثمارات المالية التي تدر الكثير من الارباح الوجه الرئيسي لهـــا اثر صراعات واتفاقيات لمصالح سياسية واقتصادية وعسكرية للدول الاستعمارية في سعيها لاعادة صياغة

المنطقة وأقتسام تركة الدوله العثمانية ورسم حدود الدول الحديثة وتثبيتها بمعاهدات علنية وغير علنية وتثبيت حدود وصلاحيات الدول الاستعمارية ورسم مصالحها الحيوية ومنها النفطية خصوصا وذلك بصياغة العقود والاتفاقيات مع السلطات المحلية لتلك البلدان))(4) وتمثل صيغ الامتياز ابشع طريقة لاستغلال خيرات الشعوب من قبل الدول الاستعمارية وقد نصت اتفاقية عام 1925 ان مدة العقد 75 عام وان مساحته هي 192 ميلا مربع واعفاء الشركات الاجنبية من جميع الضرائب والرسوم مقابل حصول العراق مبالغ ثابتة عن كل طن منتج حدد ب(4) شلنات ذهب (5) وقد حاولت الحكومة العراقية انذاك التملص من هذه الاتفاقية والتي تعتبر نتاج للوعود التي قطعتها الدولة العثمانية للحكومة البريطانية وايجاد صيغة افضل تخدم الشعب العراقي ولكن ظهورمشكلة الموصل ومطالبة تركيا بمنح هذه المدينة لها وتهديدها بعرض هذه القضية على عصبة الامم أجبر الحكومة العراقية على قبول تلك الاتفاقية(6) ونتيجة عمل الشركة التركية تم اكتشاف النفط في 14\1\1927 في محافظة كركوك الا ان استغلال النفط بصورة تجارية لم يتم الا في عام 1934 نتيجة الصراع الاستعماري ما بين المصالح الفرنسية والبريطانية في تلك الفترة والخلاف الذي نشب ما بينهما حول مسار سير انابيب النفط للوصول الى شواطي البحر المتوسط .(7) ونود ان نشير الى ان الصراع الاستعماري على نفط العراق قد افضى الى التوقيع على اتفاقية الخط الاحمر عام 1928 والتي تم بموجبها تحويل شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق وقد تم توزيع حصصها على النحو التالي: (8)

1 – (23.75)% شركة النفط الانكلو ايرانية.

2 – (23.75)% شركة النفط الفرنسية .

3 – (23.75)% شركة رويال دوج شل (انكليزية – هولندية)

4 – (23.75)% شركة ستاندريد اويل وشركة اوف نيو جيرسي.

5 – (5)% حصة كولبنكيان.

وقد وقعت هذه الشركة ثلاث اتفاقيات نفطية لأستثمار النفط مع الحكومة العراقية عام 1931–1938–1952 وقد غطت هذه الاتفاقية جميع الاراضي العراقية وقد استطاعت الحكومة العراقية بموجب الاتفاقية الاخيرة من تعديل صيغة الامتياز وابدالها بصيغة مناصفة الارباح حيث حصلت الحكومة بموجب هذة الاتفاقية على 50% من ارباح الشركات الاجنبية بالاضافة الى حصة 12.5 % من المنتج (9) تستطيع الحكومة التصرف به حسب رغبتها وبتوقيع اتفاقية مناصفة الارباح يسدل الستار عن حقبة الامتيازات النفطية في العراق والتي يمكن ان نوجز السلبيات المؤشرة عليها.

1 – سعة الاراضي الممنوحة للشركات الاجنبية فقد شملت جميع الاراضي العراقية.

2 – حصول العراق على مبالغ زهيدة وثابتة عن كل طن منتج وهي (4) شلنات ذهب وتم زيادتها الى (6) شلنات نهاية عقد الاربعينات اي ما يعادل (18–20) سنت لكل برميل منتج .

3 – عدم اخضاع الشركات الاجنبية للقضاء المحلي وانما تحل النزاعات التي تنشى ما بين الشركات والحكومة العراقية عبر المحاكم الدولية.

وقد استطاعت تلك الشركات بموجب عقود الامتياز من ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على العراق وحرمانه من تكوين الاجهزة الادارية والفنية القادرة على ادارة الصناعة النفطية ونود ان نشير في هذا الصدد الى ان الدولة العراقية في تلك الفترة لم تكن تمتلك الخيارات اللازمة للوقوف بوجه نفوذ الشركات النفطية الاحتكارية ودولها الاستعمارية التي تقف ورائها لانها كانت تفتقر لابسط الامكانات الفنية

والادارية والمالية اللازمة لادارة الصناعة النفطية التي كانت تعتبر حديثة بالنسبة للعراق ودول المنطقة ولكن بمجرد ان بدأت تتحسن ظروف وامكانات الدولة العراقية استطاعت من تغير بنود عقود الامتياز واستبدالها بصيغة مناصفة الارباح عام 1952 والتي سبق الاشارة اليها وقد حصل العراق بموجبها على اول فائدة حقيقية من اسعار النفط العالمية ومن ايجابيات التي يمكن أن نسجلها لاصحاب القرار في العراق لتلك الحقبة الزمنية من تاريخ العراق ان العوائد النفطية التي كان يحصل عليها العراق من عمل الشركات الاجنبية لم يتم توظيفها في سد النفقات العامة للدولة وانما كانت تخصص للبناء والاعمار وفقد تم انشاء مجلس اقتصادي اطلق عليه (مجلس الاعمار) مهمة الرئيسة ادارة وتوظيف اموال النفط في بناء البنى التحتية حيث تم بناء العديد من المباني العامة ومد الطرق والجسور وبناء السدود ومعابر المياه وشق الانهار من اجل زيادة الرقعة الزراعية وتحسين الانتاج الزراعي والحيواني (10)

المبحث الثاني : السياسة النفطية في العهد الجمهوري1959ـ2003

تسارعت الاحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية بعد ثورة 14\تموز\1958 والتي تم على ضوئها اسقاط نظام الحكم الملكي واحلال النظام الجمهوري وقد كانت من اوليات نظام الحكم الجديد تعديل او الغاء الاتفاقات النفطية المبرمة مع الشركات النفطية الاجنبية وصولا الى تأميم الصناعة النفطية وتحقيق الاستثمار الوطني المباشر للثروة النفطية . وقد اتخذ العراق في عقد الستينات والسبعينات عدد من الاجراءات ساهمت في تحقيق تلك الغاية ويمكن ايجاز اهم الاجراءات التي اتخذها العراق وساعدته في استرجاع ثروته الوطنية في النقاط التالية :-

1 – أقدام العراق مع مجموعة من الدول النفطية على تأسيس منظمة اوبك في بغداد بتاريخ 14\9\1960 وقد كانت من جملة اهدافها الدفاع عن مصالح اعضاء هذه المنظمة من الشركات النفطية الاجنبية (11)

2 – اصدار قانون رقم (80) في كانون الاول عام 1961 والذي نص على استرجاع (99.5)% من الاراضي العراقية التي كانت خاضعة لسيطرة الشركات النفطية الاجنبية.

3 – اصدار قانون رقم (11) في 8\شباط\1964 والذي نص على تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (اينوك) لتكون مسوؤلة عن استثمار النفط العراقي .

4 – نجاح الشركة النفطية العراقية وبمساعدة عدد من شركات النفط العالمية من فرنسا والاتحاد السوفيتي السابق عام 1968 من استثمار النفط العراقي بصورة مباشرة (12)

5 – تأسيس شركة الناقلات النفطية العراقية عام 1970 والتي باشرت نقل النفط العراقي الى انحاء العالم عام 1972

وبفضل الاجراءات السابقة اضافة الى تضحيات الشعب العراقي استطاع العراق من بناء صناعة نفطية وطنية متطورة بالمقارنة مع الدول العربية النفطية المجاورة للعراق وفي الوقت الذي كان الشعب العراقي يتطلع الى النفط باعتباره مصدرمن مصادر التنمية والرفاه الاقتصادي وجني ثمار التأميم الذي ما كان ليتحقق لولا تضحيات الشعب نجد ان عائدات النفط العراقي قد تحولت الى اداة من ادوات تدعيم السلطة واقامة نظام دكتاتوري تجسد ذلك بوضوح عام 1979. حيث تحولت الدولة العراقية الى ((دولة حامية للعلاقات الرأسمالية والتي تمثلها رأسمالية الدولة الوطنية في ظل غياب طبقة برجوازية صناعية وطنية قادرة على انجاز مشروعها التحديثي))(13) وقد كان من تبيعات النظام الدكتاتوري دخول العراق في عام

1980 بحرب مدمرة مع ايران استمرت (8)سنوات اوقفت عملية التنمية واستنزفت جميع الموارد المالية للعراق وتحول من بلد ذو فوائض مالية الى بلد مثقل بالديون الخارجية وفي عام 1991 دخل العراق في حرب مدمرة جديدة سميت حرب الخليج الثانية نتيجة اقدام النظام السابق على احتلال الكويت وكان من نتائج هذه الحرب الكارثية تدمير أغلب البنى التحتية للعراق وخاصة المنشئات النفطية وبعد انتهاء الحرب فرض عليه حصار اقتصادي شامل من قبل الامم المتحدة استمر الى ما بعد سقوط النظام وقد كانت السمة الغالبة لهذا الحصار هي سوء الادارة والفساد المالي والاداري الذي أستشرى في جميع مرافق الدولة العراقية وخاصة في مرافق الصناعة النفطية وقد انعكست اثار هذا الحصار على الابار والمكامن النفطية لاسيما بعد بدء برنامج النفط مقابل الغذاء عندما سمح للعراق عام 1995 لبيع كمية من النفط الخام حسب قرار الامم المتحدة رقم 986 الصادر في 1995/4/9 (14)

والذي سمح للعراق بتصدير (1.6)مليار دولار كل ستة اشهر ثم رفع الى (2)مليار دولار ثم رفع السقف نهائيا عام 1998 وذلك بسب انعدام المستلزمات المادية والتكنولوجية من جهة ورغبة النظام السابق في زيادة الانتاج من جهة ثانية وبدون مراعاته للاعتبارات الفنية رغم التحذيرات التي صدرت بهذا الخصوص وقد ساءت اوضاع الابار والمكامن النفطية ويكفي ان نشير بهذا الصدد الى تقارير الامم المتحدة حول سوء ادارة الصناعة النفطية العراقية والتي صدرت في (1998–2002) حول تقييم الصناعة النفطية العراقية حيث ورد ما يلي ((ان الصناعة النفطية في العراق في وضع مزر وان حقول النفط المنتجة بدأ انتاجها في الهبوط بشكل حاد وخطير ومنها غير قابل للاصلاح كما حذرت التقارير من اي زيادة في الانتاج كما هو جاري من دون توفير الادوات الاحتياطية والمعدات سوف يؤدي الى الحاق ضرر خطير بالمكامن وشبكات الانابيب وتكون مخالفة للمبادئ المعنوية للادارة السليمة في ادارة الحقول النفطية))(15) ويستنتج من هذه التقارير ان العراق الذي كان معول عليه ان يكون في طليعة الدول المنتجة للنفط نظرا لما يمتلكه من احتياطات نفطية هائلة تحول وبسب السياسات الخاطئة والحروب المستمرة الى دولة متخلفة تعاني من تدمير صناعتها النفطية والتي تراجعت عن ركب التقدم التكنولوجي الحاصل في الصناعة النفطية العالمية والى تخلف كوادرها النفطية الوطنية بسب ضعف اعدادها وتدريبها حيث اصبحت عاجزة عن ادارة صناعتها النفطية بسب النقص الحاصل في الاموال والمعدات وقد تفاقم وضع هذه الصناعة في السنوات الاولى من الاحتلال .

المبحث الثالث :مستقبل السياسة النفطية في العراق

اتفق اغلب المعنيين بشؤون الصناعة النفطية العراقية على ان العراق بحاجة الى مساعدة الشركات النفطية الاجنبية للنهوض بالقطاع النفطي المتخلف منطلقين من الحجج التالية :-

1 – ان اعادة تأهيل واعمار القطاع النفطي العراقي يحتاج الى مئات المليارات وقد قدرت السلطات الامريكية ان كلفة اعادة وتأهيل المنشات النفطية في العراق حوالي (170) مليار دولار ويعتبر هذا الرقم خيالي اذا ما قيس بوضع العراق المالي (16).

2 – ان العراق قد ابتعد عن التقدم العلمي والتقني الحاصل في الصناعة النفطية العالمية للذاك لابد من تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية من خلال احتكاكها بالشركات النفطية الاجنبية .

ان الحديث عن مستقبل السياسة النفطية لاي بلد لابد من التطرق الى حجم الاحتياطات النفطية في ذلك البلد

وتقدر الاحتياطات النفطية المثبتة في العراق والتي يوضها الجدول رقم (1) (115) مليار برميل عام 2008 الا أن هذه الاحتياطات قد ارتفعت الى (143,1) مليار برميل حسب احصائية وزارة النفط العراقية لعام 2010 . (17) ويعود السبب في هذه الزيادة الى مباشرة الشركات الاجنبية العمل في العراق والتي ابرمت عقود الخدمة الطويلة الاجل مع وزارة النفط العراقية علما أن هذا الاحتياطي قد أستثنى أقليم كردستان العراق وعلى الرغم من هذه الاحتياطات الكبيرة الا أن حجم الانتاج في العراق اذا ما قورن مع دول العالم يعتبر متدني حيث يأتي بالمرتبة الثالثة عشر في العالم ومن المؤمل أن يزداد حجم الانتاج في السنوات القادمة نتيجة عمل الشركات الاجنبية . ومما يزيد من أهمية النفط العراقي انه الاوطئ من حيث الكلفة في العالم، ففي الوقت الذي قدرت الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد يومياً بأكثر من (10,000) دولار خارج منطقة الخليج ونصف هذا المبلغ داخل دول الخليج فأن المبالغ اللازمة في العراق لانتاج برميل نفط واحد يوميا لايتجاوز (3.2) آلاف دولار(18) وعلى الرغم من هذه الاحتياطات والتي تشير بمستقبل واعد للعراق وللصناعة النفطية، الا أن هناك خطر حقيقي يحدق بالعراق وبثرواته النفطية والمتمثل بعدم الاستقرار السياسي، بما أوجد وضع أمني هش أنعكس على البيئة الاستثمارية التي أصبحت بيئة طاردة لراس المال المحلي والاجنبي مما انعكس على عملية البناء واعادة الاعمار وتحقيق الرفاهية المنشودة للشعب العراقي . اما ملامح السياسة النفطية التي نقترح ان تتضمنها اى سياسة مستقبلية في العراق فهي كالاتي :-

1 – ان النفط هو المصدر الرئسي الوحيد لدخل العراق في الوقت الراهن والذي يعتمد عليه في احداث عملية التنمية واعادة الاعمار حيث يساهم النفط بأكثر من 93% كما يوضحه الجدول رقم (2) لذلك يجب ان تبقى ادارة هذه الصناعة تحت سيطرة الحكومة المركزية او الحكومة الاتحادية وان تكون وزارة النفط هي الجهة الوحيدة المخولة لادارة هذه الصناعة وان اي اضعاف لسيطرة الدولة على هذه الصناعة سوف يؤدي الى الحاق اضرار في مستقبل ووحدة العراق .

2 – اذا كان لابد من الاستعانة بالشركات الاجنبية لاستثمار وتطوير النفط العراقي فيجب الابتعاد عن صيغة المشاركة في الانتاج والتي تعطي الحق للشركات الاجنبية من امتلاك جزء من النفط المنتج والاستعانة بدلا من ذلك بعقود المقاولة والتي سبق وان طبقها العراق في سبعينيات القرن الماضي او عقود الخدمة والتي تعطي الشركات الاجنبية مبالغ ثابتة عن كل برميل منتج وتلتزم الشركات الاجنبية مقابل ذلك بتوفير الاموال اللازمة لاستكشاف وتطوير الحقول الانتاجية .

3 – العمل على استعادة حصة العراق الانتاجية في منظمة اوبك بشرط ان لا تكون كميات الانتاج المنتجة تزيد عن حاجة العراق من العملات الصعبة اللازمة لتلبية مستلزمات البناء واعادة الاعمار .

4 – الاهتمام والتوسع المبرمج للصناعة التحويلة وان يكون هذا الاهتمام بنفس وتيرة الاهتمام بالصناعة الاستخراجية لما توفره هذه الصناعة من الاحتفاظ باجمالي القيمة المضافة للمشروع النفطي (الاجور،الارباح،الريع،الفائدة)

5 – تأهيل وتطوير الكوادر الوطنية من خلال التعرف على اخر ما وصلت اليه التكنولوجية في مجال الطاقة النفطية والعمل على اشراك هذه الكوادر في عمل الشركات الاجنبية من اجل اكتسابها الخبرة اللازمة لادرة الصناعة النفطية في المستقبل .

6 – الاهتمام باستثمار الغاز الطبيعي واعطائه الاولوية القصوى التي تتناسب مع اهميته الاقتصادية خاصة وان العراق يحتل المرتبة العاشرة من حيث الاحتياطي في العالم فقد تعرض هذا المورد الاقتصادي الى اهمال كبير أدى الى خسارة العراق مبالغ مالية لاتحصى ويكفي ان نشير الى ان لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي قد قدرت الخسائر التي يتكبدها العراق يوميا نتيجة حرق الغاز ب(80) مليون دولار (19)

وتبقى هذه المقترحات بدون جدوى اذا لم يتحقق الاستقرار السياسي والامني ويتم القضاء على الارهاب وتجفيف منابعه والذي يضرب في مقدرات ونسيج الشعب العراقي .

جدول رقم (1) يوضح الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد ومعدل الانتاج اليومي لعام 2008

ت	الدولة	الاحتياطي النفطي	انتاج النفط (برميل/يوم)
1	المملكة العربية السعودية	266,800,000,000	11,000,000
2	كندا	178,600,000,000	3,092,000
3	إيران	138,400,000,000	4,150,000
4	العراق	115,000,000,000	2,110,000
5	الكويت	104,000,000,000	2,669,000
6	الإمارات العربية المتحدة	97,800,000,000	2,540,000
7	فنزويلا	87,040,000,000	2,802,000
8	روسيا	79,000,000,000	9,870,000
9	ليبيا	43,660,000,000	1,720,000
10	نيجيريا	36,220,000,000	2,440,000
11	كازاخستان	30,000,000,000	1,338,000
12	الولايات المتحدة	20,970,000,000	8,322,000
13	الصين	16,000,000,000	3,730,000
14	قطر	15,210,000,000	1,111,000
15	الجزائر	12,200,000,000	2,090,000
16	البرازيل	12,180,000,000	1,590,000
17	المكسيك	11,650,000,000	3,784,000
18	أنغولا	9,035,000,000	1,260,000
19	أذربيجان	7,000,000,000	934,700
20	نرويج	6,865,000,000	2,978,000
21	الاتحاد الأوروبي	6,146,000,000	2,868,000
22	الهند	5,625,000,000	834,600
23	عُمان	5,500,000,000	740,000
24	السودان	5,000,000,000	397,000
25	إكوادور	4,517,000,000	538,000
26	ماليزيا	4,000,000,000	751,800
27	اندونيسيا	3,990,000,000	1,070,000
28	مصر	3,700,000,000	688,100
29	المملكة المتحدة	3,600,000,000	1,861,000
30	اليمن	3,000,000,000	402,000
31	الأرجنتين	2,587,000,000	801,700
32	سوريا	2,500,000,000	380,000
33	الغابون	2,000,000,000	266,000

المصدر :- http://ar.wikipedia.org/wiki

جدول رقم (2) يوضح الابرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة

السنه	الايرادات النفطية %	الايرادات غير النفطية %
2003	97	3
2004	94.5	5.5
2005	94	6
2006	95	5
2007	94	6
2008	88	12
2009	93.6	6.6
2010	93	7

المصدر:- وزارة المالية / دائرة الموازنة

الاستنتاجـــات :-

1 – ارتبط النفط العراقي كما هو حال نفوط المنطقة من اكتشافه بالقوى الاستعمارية والتي كانـــت تمثلهـــا الشركات النفطية الاحتكارية والتي جعلت نفط العراق جزء من الا ستراتيجية العليا لهذ الشركات .

2 – خلال عمر الصناعة النفطية العراقية لم نجد هناك سياسة نفطية واضحة المعالم وانمـــا كانـــت هنـــاك قرارات وقوانين متباعدة تخضع للظروف السياسية والاقتصادية السائدة انذاك .

3 – ان العراق وعلى الرغم من امتلاكه احتياطات نفطية كبيرة تضعه في المرتبة الثانية عالميا الا انـــه لا يمتلك الامكانات المادية والفنية التي تؤهله لاستغلال وتطوير هذه الثروة وحتى الانجـــازات التـــي حققهـــا الشعب العراقي وفي مقدمتها تأميم النفط قد تلاشت بفضل السياسة الخاطئة والحروب العديدة التي خاضـــها النظام السابق .

4 – تعاني الصناعة والكوادر النفطية العراقية من تخلف شديد نتيجة ابتعادها وعدم التواصل مـــع التطـــور التكنولوجي الحاصل في الصناعة النفطية العالمية بالاضافة الى عدم امتلاكها الموارد المالية الكافية لادامة عملها مما الحق اضرار كبيرة بمكامن والآبار النفطية نتيجة الانتاج غير العقلاني لهذه الآبار .

5 – ان الفوضى وعدم الانضباط وظهور ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة قـــد تعاظمـــت بعد سقوط النظام السابق وخاصة في مؤسسات الصناعة النفطية مما انعكس على اداء هذه المؤسسات في تقديم الخدمات للمواطنين مما زاد من معاناتهم اليومية .

6 – على الرغم من مضي ما يقارب سبعة سنوات على اسقاط النظام السابق وتشكيل نظام جديـــد يـــؤمن بالديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة الا ان هذا النظام لم يستطيع من ايجاد قانون ينظم عمليـــة اســـتغلال الثروة النفطية ويؤمن تطوير هذه الصناعة .

التوصيات :

1 – ان النفط سلعة رأسمالية ستراتيجية نادرة ناضبة بمعنى ان البرميل المستخدم لا يمكن اعادة استخدمه لذلك لابد من استغلال الموارد المالية النفطية استغلال عقلاني وهذا يتطلب العمل على ضغط النفقات العامة والتي تشكل (80)% من الميزانية السنوية (20) وكذلك ايجاد بدائل اخرى لتمويل الميزانية العامة غير النفط والعمل على تحسين الخدمات والبنى التحتية للدولة التي تعتبر ضرورية جدا لتطوير وتأهيل الصناعة النفطية ويمكن الاستفادة من تجربة مجلس الاعمار في العهد الملكي والتي سبق والاشارة اليه .

2 – ان تأهيل وتطوير الصناعة النفطية لا يمكن ان تتم بدون تحقيق استقرار السياسي والامني اللذان يعتبران ركناً اساسيا لاي عملية تنموية لذلك يجب اعطاء هذة المسألة اهمية قصوى لانها تمس حاضر ومستقبل العراق السياسي .

3 – التسريع في اصدار قانون ينظم عملية استغلال وتطوير الثروة النفطية بشرط ان يحافظ على الثوابت الوطنية وان تكون بنودة واضحة لا تقبل اكثر من تفسير .

4 – اشراف الكوادر الوطنية على عمل الشركات الاجنبية ولكن هذا الاشراف سوف يبقى بدون جدوى اذا لم يتم

تأهيل وتدريب هذه الكوادر على ما وصلت اليه احدث الطرق المستخدمة في عمل هذه الشركات .

5 – تأهيل وتطوير المؤسسات المالية المحلية لكي تستطيع استيعاب عمل هذا الشركات والاستفادة القصوى من عمل هذه الشركات والقيمة المضافة المستحصلة من عملها .

6 – تخصيص نسبة معينة من عائدات النفط وتوزيعها على افراد الشعب العراقي بدون استثناء لتعويض الشعب العراقي عن نقص الخدمات المقدمة اليه وتحسين مستواه المعاشي .

7 – العمل بكل السبل المتاحة على القضاء على الفساد المالي والاداري لانه لا يمكن تطوير وتأهيل الصناعة النفطية بدون تحقيق هذا الامر ويمكن ان نثمن المبادرة التي اقدمت عليها وزارة النفط العرقية عندما اقدمت على الاشتراك في مجلس اصحاب المصلحة في مبادرة الشفافية للصناعة النفطية الاستخراجية والتي مقرها برلين في المانيا والذي يعتبر العراق الدولة الوحيدة في منظمة اوبك الذي يدخل في هذا المنظمة وتعتبر هذه الخطوة خطوة في الاتجاه الصحيح وقفزة مميزة بأتجاه فتح افاق جديدة تؤهله للعودة الى المحيط الدولي من خلال أمتثاله والتزامه بكل المعايير على المستوى العالمي والمحلي والخروج من حالة العزلة التي كبلته بسبب ارتفاع مؤشرات الفساد والانفلات الامني وتشويه معالم البيئة امام الشركات الاجنبية . (21)

المصادر :

1– عبد الحميدالعلوجي، خضير عباس، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج1 بغداد، 973، ص86 .

2– عصام الجلبي ،قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية .

www.almahdy.net/vb/showthread.php?t=3645

3– حسن جمعة الاسدي، دراسة تحليلية في واقع السياسة النفطية في العراق

b25x051.htm/www.babil-nl.org

4 – سعد محمد حسن، الاحتكارات النفطية في العراق قراءة في التاريخ والاستراتيجية

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114721

5 – شالس عيساوي محمد ياخنة،اقتصاديات نفط الشرق الاوسط،ترجمة حسن احمد السلمان بغداد 1966،ص54.

6 – هيثم نعمة رحيم العزاوي،نفط كركوك وأثره في سياسة الدولة العراقية .

www.mesopot.com/old/adad13/8.htm

7 – كامل السامرائي،القوانين الخاصة بانفط ،منشورلت المكتبة الاهلية بغداد 1968 ،ص ه

8 – حسن لطيف ،النفط والسياسة النفطية في العراق مركز العراق للدراسات 2007 ،ص12

9 – حميد جعفر ،مستقبل الصناعة النفطية في العراق .

www.inciraq.com/bages/view_paper.php?id=100819781

10 – طعمة السعدي ، ما أحوجنا الى مجلس للخدمة العامة من جديد، 2005

www.aliraqi.org/forums/showthread.php?t=54156

11 – باسم البدر،الثوابت الوطنية للثروة النفطية في العراق .

www.alhadhariyu.net/dataarch/melfat/index08-3.htm

12 – محمد ازهر السماك ،اقتصاديات النفط ،دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل 1980 ،ص 129

13 – سعد محمد حسن ،مصدر سابق

14– مستقبل النفط العراقي، جريدة الشرق الاوسط، العدد 8908

http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8908&article=166374&feature=

15 – عصام الجلبي ،مصدر سابق .

16 – طلال احمد سعيد ، الحوار المتمدن، العدد 2447–2008 / 27/10

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151473

17 – جريدة الشرق الاوسط، 2010/10/5، العدد 11634

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=589543&issueno=11634

18 – عدنان الجنابي ،مستقبل صناعة النفط في العراق .

www.althakafaaljadeda.com/311/3adnan-aljanabi.htm

19 – قيس جواد العزاوي ،جريدة الجريدة .

www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=14862

20 – محمد حميد الصواف ،نفط العراق طفرة نوعية ومستقبل بلا حدود.

www.annabaa.org/nbanews/2010/07/231.htm

21– ستار عباس، الحوار المتمدن العدد 3139– 2010/ 29/9

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=230408

.....

.....

.....